واذا اخذنا بالحسبان ارتفاع الاسعار المتوقع خلال هذه السنة نتيجة الضرائب الجديدة، واحتمال حدوث بطالة واسعة فان الظروف المعيشية لسكان اسرائيل خلال هذه السنة لن تكون أفضل من السنة السابقة ، حيث بلغ ارتفاع الاسعار ٥٦،٢٪ مقابل ٢٦،٤٪ في سنة ١٩٧٣ .

انخفاض بنسبة ١٣٪ في الاستثمارات

طرأ في مشروع الميزانية الجديدة انخفاض حقيقي بنسبة ١٣٪ على الاستثمارات الحكومية في ميزانية التطوير ، حيث ستبلغ هذه الاستثمارات ٣ مليارات ليرة فقط . وقد اعلن رابينوفيتش في بيانه في الكنيست « ان الحكومة ركزت عند اقرار ميزانية التطوير على متطلبات سياسة توزيع السكان . لذلك زيدت بمدى معين الاعتمادات لاعداد مساحات من الارض للبناء ولاقامة مراكز صناعية جديدة قرب مدن الاعمار في الجليل والنقسب ... والاستثمارات في الجليل حيوية من أجل ايجاد مصادر عمل لاستيعاب عدد أكبر من السكان في هذه المنطقة » (هآرتس ، ١٩٧٥/٢/٢٥). ويتلاءم هذا الاتجاه مع سياسة تهويد الجليل التي توليها الحكومة الاسرائيلية حاليا عناية فائقة . أما بالنسبة لسياسة الاستثمارات عامة ، فقد علم ان الحكومة ستواصل انتهاج سياسة تشجيع الاستثمارات لتطوير الاقتصاد وخاصة توسيع الانتاج الصناعي ، كما ترحب بالاستثمارات من الخارج . وتتوقع وزارة المالية ان يبلغ مجموع الاستثمارات في الفروع الاقتصادية في سنة ١٩٧٥، نحو ٢٢ مليار ليرة . ويعلق رابينوفيتش ، في هذا المجال ، أهمية على الاتفاق التجاري الذي ستوقعه اسرائيل قريبا مع السوق الاوروبية المشتركة ، اذ انه سيكون حافزا قويا للاستثمار في اسرائيل . أما بالنسبة لقروض التطوير التي تمنحها الحكومة فقد أعلن وزير المالية ان سياسة الكبح التي تتبعها حكومته تلزم التشدد في منح مثل هذه القروض ، في المناطق المختلفة من اسرائيل .

ميزانية الدفاع : العبء الاكبر

تحتل ميزانية الدفاع ٤٠٪ من مشروع الميزانية الجديدة ، اذ خصص لها مبلغ ٢٢،٤ مليار ليرة مقابل ١٦ مليار في السنة الماضية . وتشير هذه الميزانية الى الاستمرار في تزايد نفقات الامن في اسرائيل منذ حرب ١٩٧٣ . وقد ربط رابينوفيتش في بيانه امام الكنيست (هآرتس ، ١٩٧٥/٢/٢٥) بين هذه النفقات الامنية المتزايدة وبين ما تكبدته اسرائيل من خسائر اثناء الحرب والوضع الامني بعدها ، معلنا ان حرب تشرين قد كلفت اسرائيل خسائر تقدر بقيمة انتاجها القومي خلال سنة ، « وتشمل هذه الخسائر الاعتدة الحربية وثمن تجديدها، ونفقات اعادة تنظيم قوات جيش اسرائيل وخسارة الانتاج والصادرات خلال اسابيع الحرب وما بعدها » . واوضح ايضا ان اتفاقات فصل القوات التي تحققت بعد الحرب لم تخفف عبء الامن على الاقتصاد ، « فنحن الان نعيش في ظل التهديدات . لذلك علينا الاستمرار في زيادة قوتنا والمحافظة على نسب قوى ملائمة بيننا وبين جيراننا » . ولم ينشر سوى القليل عن الاهداف التي تستغل هذه الميزانية من أجلها ، ولكن من خلال الارقام التي سمح بنشرها ، نرى ان نحو نصف هذه الميزانية معتمد بالعملة الاسرائيلية ومخصص للنفقات المحلية ، والنصف الاخر بالعملة الصعبة ومخصص لشراء المعدات في الخارج . ومن النظر للجدول رقم ٢ يمكن معرفة المهام التي انفقت عليها ميزانيات الدفاع خلال السنتين الاخيرتين ، وما يتوقع صرفه خلال هذه السنة . أما المهام التي ستمولها الميزانية خلال هذه السنة، كما وردت في شروح الميزانية (هآرتس ، ١٩٧٥/٢/٢٥) فهي : (١) استيعاب المعدات الكثيرة التي سيتم الحصول عليها في اطار خطة تقوية الجيش، والتي تم تمويل جزء منها بواسطة قروض ومساعدات الولايات المتحدة ، (٢) اعادة تنظيم قوات الجيش الاسرائيلي وانتشارها في ضوء دروس الحرب ، (٣) تدريب القوات المتزايدة وتهيئتها لاستيعاب المعدات الجديدة ، (٤) مواصلة عملية اصلاح المعدات القتالية (راجع ايضا « قضايا اسرائيلية » ، العدد ٣ (١٠) ، ٢/٦/١٩٧٥ ، ص ٨٣ — ٩٠) . ولهذه المهام انعكاسات مباشرة على بعض الفروع الاقتصادية مثل (١) البناء، حيث سيقل حجم البناء والتحصينات، مع تحويل الجهد الاساسي نحو صيانة التحصينات والمعسكرات القائمة وبناء وحدات ومخازن طوارىء لاستيعاب المعدات والقوات المتزايدة في الجيش ، (٢) المواصلات — وسيخفض عدد السيارات المدنية